

موقف سلطان المغرب عبد الرحمان من معاهدة تافنة 1837م

الدكتور/ بن جبور محمد.

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة - الجزائر

Abstract :

This article attempts to address the position of the Moroccan Sultan in the Treaty of Tafna in 1837. Due to the inability of the French forces that were working in Algeria to confront the Algerian resistance on two fronts, both eastern and western, especially after the failure of General Clausel to occupy Constantine in November 1836, All efforts and to provide all the possibilities to enable its forces to invade this city, and forget the defeat suffered by the army in front of the forces of Ahmed Bay * Constantine, and therefore the government was forced to search for a way to get through the calm and peace in the western region to devote full time to the eastern, Pain Audhat with Prince Abdul Qadir was with the beginning of 1837, after the appointment of General Brossard new commander of Oran, was the target of these negotiations to break the siege of the city of Tlemcen, ensuring the delivery of supplies to them, in exchange for the release of Algerian prisoners who signed in the French grip,

مقدمة:

نظرا لعدم قدرة القوات الفرنسية التي كانت تعمل في الجزائر على مواجهة المقاومة الجزائرية على جبهتين، شرقية وغربية في وقت واحد، خاصة بعد فشل الجنرال كلوزيل في

احتلال قسنطينة في نوفمبر 1836، قررت فرنسا تكريس كل الجهود وتوفير كافة الإمكانيات لتمكين قواتها من غزو هذه المدينة، ونسيان الهزيمة التي لحقت بجيشها أمام قوات أحمد باي* قسنطينة، ولذلك فقد اضطرت الحكومة إلى البحث عن طريقة تحصل من خلالها على الهدوء والسلم في الإقليم الغربي حتى تتفرغ نهائيا للشرقي¹، وعليه بادرت بفتح باب المفاوضات مع الأمير عبد القادر وكان ذلك مع بداية عام 1837، بعد تعيين الجنرال بروسار BROSSARD قائدا جديدا لوهران، وكان الهدف من هذه المفاوضات فك الحصار عن مدينة تلمسان، وضمّان إيصال المون إليها، مقابل إطلاق سراح الأسرى الجزائريين الذي وقعوا في قبضة الفرنسيين، وقد أبدى الطرفان استعدادهما المطلق لإجراء هذه المفاوضات²، وعندما عاد الجنرال بيجو إلى وهران، تجددت هذه المفاوضات يوم 5 أبريل 1837، ومن خلالها اتفق الطرفان على عقد معاهدة تافنة يوم 30 ماي 1837³، وفي هذه المعاهدة اضطّر الجنرال بيجو إلى الاعتراف بنفوذ الأمير عبد القادر على أغلب مناطق الإقليم الغربي للجزائر ما عدا المدن الساحلية التي كانت خاضعة للقوات الفرنسية، بالإضافة إلى سهول متيجة حتى مدينة البليدة، كما اعترفت فرنسا بسلطة الأمير على إقليم التيطري. بيد أن هذه المعاهدة لم تتعرض لمصير الإقليم الشرقي ومدينة قسنطينة، رغم أنها حددت طبيعة العلاقة بين الأمير عبد القادر وفرنسا في مختلف المجالات، كما نصت على تخلي القوات الفرنسية عن مدينة تلمسان وقلعة المشور الواقعة في وسطها، والانسحاب من ميناء رشقون⁴.

لقد أثارت قضية اعتراف الأمير عبد القادر بالسيادة الفرنسية إثر معاهدة تافنة جدلا كبيرا، وذلك بسبب التناقض الموجود بين النصين العربي والفرنسي، فالوثيقة التي جاءت باللغة العربية، والتي وضع عليها الأمير خاتمه، جاءت مختلفة عن النص الفرنسي الذي جاء في مضمونه

أن الأمير عبد القادر يعترف بالسيادة الفرنسية، ويقدم عدة تنازلات لقواتها في الإقليم الغربي، أما النص العربي فأشار بأن الأمير يعترف بوجود سلطان فرنسي كبير⁵، في قوله: "إن أمير المؤمنين يَعْرِفُ بأن السلطان كبير"⁶، وعليه اعتبرت المصادر التاريخية بأن اعتراف الأمير بالسلطة الفرنسية كان غير واضح ويكتنفه الغموض⁷، وقد أشار محمد بن عبد القادر بأن البند الأول من المعاهدة جاء فيه: "بأن الأمير عبد القادر يعترف بسلطة دولة فرنسا على مدينتي وهران والجزائر"⁸، وبالنسبة للنص العربي الذي قام بنشره "مارسيل إميري" في المجلة الإفريقية، فقد ورد في شرطه الأول: "الأمير عبد القادر يَعْرِفُ حكم سلطنة فرنسا في إفريقيا"⁹، فالمعرفة في معناها اللغوي لا تعني منا الاعتراف، وقد تعتمد الأمير عبد القادر عدم استعمال كلمة الاعتراف، مدركا جهل الفرنسيين لمعاني اللغة العربية، ورغم ذلك فإن البنود الأخرى من معاهدة تافنة أكدت تبعية الأمير عبد القادر للقوات الفرنسية، فالبند الخامس أشار إلى التزام الأمير بدفع كميات هائلة من القمح والشعير، بالإضافة إلى خمسة آلاف رأس من البقر¹⁰، ومن خلال هذا البند نلاحظ بأن الجنرال بيجو كان يقصد إرغام الأمير عبد القادر على بقاءه في تبعية لفرنسا، والتزامه بدفع الإتاوات السنوية، وبالنسبة للبند الثالث عشر والرابع عشر، نلاحظ إصرار فرنسا على الحد من سلطة الأمير عبد القادر، وإظهارها بمظهر الدولة صاحبة السيادة والسلطة المطلقة على الجزائر، فقد أكد البند الثالث عشر على منع الأمير عبد القادر من السماح لأي دولة من استخدام أي مرسى من المراسي الخاضعة لنفوذه، دون استشارة فرنسا، وقد منع البند الرابع عشر الأمير عبد القادر من التبادل التجاري في أي مرسى لا يخضع لسلطتها¹¹.

قبل الطرفان التوقيع على بنود معاهدة تافنة، وكان هذا ناتجا عن رغبتهما الكبيرة في التوصل إلى السلم بأي ثمن ومهما كانت النتائج، رغم أن الأمير عبد القادر لم يعترف صراحة بسيادة فرنسا، وأنه قبل بالتوقيع عليها رغم أنها تؤكد تبعية الجزائر لفرنسا، هذه الأخيرة التي كانت بحاجة للسلم في الإقليم الغربي، حتى تتفرغ لغزو مدينة قسنطينة، وفي هذا الخصوص ذكر وزير الخارجية الفرنسي مولي Molé بعد دخول القوات الفرنسية إلى هذه المدينة في أكتوبر 1837، "بأن السلم في التافنة لم يُفد إلا في منحنا في الغرب وقفة ضرورية، وبدونها تبقى الحملة على قسنطينة مؤجلة"¹²، وبالنسبة لنظرة الأمير عبد القادر لهذه المعاهدة، فإنه اعتبرها فرصة لكسب الوقت بغية تجميع صفوفه وأنصاره، وإخضاع خصومه وتجهيز قواته استعدادا لتجديد الحرب على فرنسا، وقد كان الفرنسيون يدركون تماما بأن الأمير يسعى من هذه المعاهدة لكسب الوقت، وأنه سرعان ما سيخرق هذا الاتفاق، وقد بعث الجنرال فالي® Valée، الذي أصبح حاكما عاما في أكتوبر 1837، ثم ارتقى إلى وزير الحرب في 20 جانفي 1838، يقول: "إن الهدف الذي يسعى إليه الأمير هو أن يعزلنا في أرض محدودة، في انتظار أن يكون قادرا على استئناف مهمته المقدسة، وهي طرد المسيحيين من إفريقيا، وتأسيس أمة عربية من المغرب إلى تونس"¹³.

عارض المولى عبد الرحمان هذه المعاهدة، بحيث أجاب عن الرسالة التي بعث بها الأمير في 16 جانفي 1837، وحذر من إبرام أي صلح مع المسيحيين معتبرا ذلك خطة ومكيدة، حيث أوصى الأمير قائلا: "فينبغي أن تسدّ دونهم الأبواب، وتقطع بهم الأسباب، حتى يقنعوا من الغنيمة بالإياب"، وقد أدرك السلطان بأن الفرنسيين أظهرها ضعفهم وعدم قدرتهم في إخضاع الإقليم الغربي، خاصة عندما عرضوا على الأمير عبد القادر التنازل عن مدينة تلمسان،

بعدما عجزوا في إيصال المؤن إليها وفك الحصار عنها، فاعتبر السلطان هذا حافزا للإحجام عن عقد الصلح ورفض التوقيع على بنوده، بيد أنه غير موقفه بمرور الوقت، لكنه اشترط أن يكون صلحا يشمل كل المسلمين، وبدون استثناء، كما ألح على إدراج الإقليم الشرقي بما فيه مدينة قسنطينة ضمن المناطق التي ينسحب منها الجيش الفرنسي، ويتولاها الأمير عبد القادر، وللتعبير عن ثقته في الأمير قال المولى عبد الرحمان: "ومع هذا يرى الشاهد ما لا يرى الغائب، فما رأيت فيه الصلاح للمسلمين ارتكبه، فأنت بصيرة نفسك وبصيرة المسلمين، فانظر لهم بالنظر الذي ينحيك مع الله ومع عباده، ولا شك أنك إنما تأتي ما فيه الخير، وما تحمد عقباه"¹⁴.

بقي المولى عبد الرحمان متمسكا بموقفه تجاه معاهدة تافنة، حيث طلب السلطان من محمد بن عبد الله المشرفي أن يُخبر الأمير بضرورة استئناف الحرب ونقض المعاهدة، فحل هذا المبعوث حاملا رسالة إلى الأمير، ومعه ستين فارسا، وأربعة مدافع وعشرة آلاف مئقال، استلمها وكيل الأمير عبد القادر بمدينة فاس الحاج الطالب بن جلول حتى يتمكن من صرفها لشراء ما يحتاجه الأمير من ذخيرة وأدوات حربية، وقد أشار السلطان بأن سبب بعث هذه المؤن مواصلة الجهاد وطرد الفرنسيين¹⁵، كما تمسك السلطان بموقفه الراض للصلح مع فرنسا للرد عن الأسئلة التي بعث بها الأمير عبد القادر، وعلى الرغم من أن هذه الرسائل، لم تكن تتضمن تقديم فتوى عن جواز عقد الصلح مع الفرنسيين، وكان جواب الشيخ التسولي عن تساؤلات الأمير لا يتعارض مع رأي المولى عبد الرحمان، ونص الجواب جاء كما يلي: "الذي به فتوى العلماء أنه يجوز الصلح فيما إذا كان العدو مطلوبا، لأن الجهاد فرض كفاية، ولا يجوز فيما إذا كان العدو طالبا، لأن الجهاد وقتئذ يكون فرض عين، واجب على كل مسلم قادر، ويترتب على ذلك أن عقد الصلح معهم لا يجوز"¹⁶.

ورغم ذلك فإن هذا الشيخ قد ترك للأمير حرية الاختيار، حيث ذكر في جوابه: "إلا إذا دعت الضرورة إليه، إبقاء على المسلمين وبلادهم، فإنه يجوز، والضرورة لها أحكام، وقد يرى الشاهد ما لا يرى الغائب"¹⁷.

إن ما يمكن استنتاجه من خلال رفض السلطان لمعاهدة تافنة، أن هذا الرفض جاء نتيجة تخوفه من تنامي التزعة الاستقلالية لدى الأمير عبد القادر بدعم من الفرنسيين، ومن ثم خروج الأمير من تبعيته له، وهناك سبب آخر جعل السلطان يرفض المعاهدة، يتمثل في إدراكه بأن الصلح سيؤدي حتما إلى ترسيخ فرنسا لوجودها بالجزائر، وانفراد قواها بإقليم قسنطينة. وبعدها دخل الأمير تلمسان في 13 جويلية 1837، تغير موقف المولى عبد الرحمان تجاه المعاهدة، حيث بعث إلى عماله في المدن المغربية يوم 25 جويلية 1837، يقول: "... بما شرح الصدر، وأعلى الإسلام بظهور القوة، ورفع القدرة في فتح مدينة تلمسان، ... من غير أعمال سيف ولا سنان ... وذلك بصلح أسفر عن وجه نجاحه، وطلع في فلك الإسلام طالع سعده ونجاحه، أصبحت به تغور أهل الدين بواسم، وهبت برياح تتابع النصر النواسم، وقامت به للتناهي في الأعياد والمواسم"¹⁸، وبعد خمسة أيام، بعث المولى عبد الرحمان إلى الأمير عبد القادر برسالة لتهنئته باسترجاع مدينة تلمسان، حيث قال له: "محل الولد البار، الساعي في المحاسن والمسار، الم رابط* المجاهد، حامل راية المجاهدين".

وهكذا سعى السلطان إلى محو كل الانتقادات التي وجهها من قبل إلى معاهدة تافنة، وذكر بأن هذا الصلح لا يتنافى مع الشرع، وله فوائد بالنسبة للمسلمين، حيث قال: "فما عقدتم من صلح جار من الخير على مناهج، وقائم بعزة الدين، وجموع قوته، بأنفع دواء وأنجع علاج، فإن السلم إذا كان عن عز لمصلحة، كان داعيا لوفور القوة، وانتظام الكلمة، واثتلاف

القلوب، والتبصر بعواقب الأمور، وغير ذلك مما يؤدي بالحزم والعزم في جهاد أعداء الله"، وقد اعتبر المولى عبد الرحمان هذه المعاهدة بمثابة الفرصة الواجب استغلالها، للاستعداد لمواصلة الحرب على فرنسا، في ظروف أحسن بالنسبة للأمير عبد القادر، حيث قال: "ففي الصلح فوائد تُشكر، وأمور تُذكر فلا تُنكر، منها أخذ الأهبة، وجموع القوة وزيادة الاستعداد، ومداخلة القوم بعضهم مع بعض، وزيادة الاستعداد، وانتظام الكلمة، وترتيب الحشود، والتقدم إلى الآفاق البعيدة بالأعلام، وتقديم العرفاء على الجنود، وتحسين النية وشحن العزيمة، والاطلاع على أحوال العدو الكافر، واستمالة قلب الشارد، وتسكين نفرة النافر".

كما أشار المولى عبد الرحمان إلى إيجابيات هذه المعاهدة، من خلال حصول الأمير عبد القادر على مدافع مشور تلمسان، مقابل دفع بعض الرؤوس من البقر، وفي هذا الخصوص قال السلطان: "على أن في هذا مزيد قوة بما استخلصتموه من آلة حرب وتوابعها، وأدر كتموه من ساعة الهدنة ومنافعها، ولا غضاضة في بذل البقر للبقر (أي الفرنسيين)، ومعارضة النعم عن خير المستقر"، وقد أشار المولى عبد الرحمان كذلك حول هذا الصلح وأهميته، وأكد على ضرورة إدراج مدينة قسنطينة ضمن ممتلكاته، عندما قال: "كمال هذا الصلح المشهور، هو عقده على سائر الأقطار المغربية والنغور، فاجتهد في إدخال قسنطينة في شموله، ليكون ذلك أتم للسرور"، وفي الرسالة كذلك حذر السلطان الأمير عبد القادر من مغادرة الأراضي الجزائرية، بعدما عرض عليه زيارته، حيث قال له: "فاعلم أنك روح تلك الأقطار، وقطبها الذي عليه المدار، فلا ينبغي أن ترايل مركز تلك الدائرة، وهي حديثة عهد باسترداد، وقرية زمن بجهد وجلا، والعدو الكافر كبت الله منتظر الفرصة..."¹⁹.

وعليه فإن هذه الرسالة المطولة التي بعث بها المولى عبد الرحمان إلى الأمير عبد القادر، تُظهر كيف غيّر هذا السلطان موقفه تجاه معاهدة تافنة، وأنه بقي متمسكا بضرورة مواصلة الجهاد بعد الهدنة، وأكد على إدراج الإقليم الشرقي ضمن ممتلكات الأمير عبد القادر، وبالتالي يمكن أن نخلل هذا التغيير بما كان يُكنه السلطان من احترام وتقدير تجاه الأمير، وبقناعته بأن هذا الصلح هو كسابقه، عبارة عن هدنة ظرفية، يستفيد منها الطرفان، الفرنسي والجزائر لاستئناف الحرب، وقد ساهمت الرسالة التي بعث بها الأمير في اقتناع السلطان بفكرة الصلح، حيث كتب إلى الطالب بن جلول، وهو وكيل الأمير بمدينة فاس، فقال له: "إن الفرنسيين لا ثقة لهم، ولا صالحة في الصلح معنا، وما طلب منا السلم إلا لقضاء مآربه، فعكس الله مراده، وقضينا مآربنا، وجمعنا كلمة الإسلام والحمد لله، وما أخرنا عن عداوته إلا جمع الخرج والإقامة، سهل الله لنا ذلك على يدكم"²⁰.

وهكذا استطاع المولى عبد الرحمان أن يزيل الخلاف الذي وقع بينه وبين الأمير عبد القادر، حيث تمكن الطرفان من الوصول إلى فترة تفاهم امتدت على طول الأشهر التي عمل فيها الفرنسيون على تطبيق معاهدة التافنة، أي بحوالي ثلاثين شهرا، وفي أثناء هذه المدة تمكن الأمير من تعزيز مركزه من خلال تبادل الهدايا والمبعوثين، وقد كانت له السلطة المغربية بمثابة الدعم المادي والمعنوي الذي يحتاجه لمواجهة القوات الفرنسية التي غزت الأراضي الجزائرية.

وحتى يؤكد الأمير عبد القادر على ارتباطه الروحي بالمغرب، بعث مع عبد الله السقاط عدة أسئلة، كانت موجهة لعلماء مدينة فاس لاستفتائهم، وكانت هذه التساؤلات ترتبط بالعراقيل والعقبات التي حالت دون تثبيتته لأركان دولته، وقد أكد الأمير في إحدى رسائله عن قلقه الشديد من المشاكل التي بدأت تعترضه وتهدد كيانه إمارته، حيث قال: "فقد

ضاق من هذه الأمور الذرع، وكاد القائم بأمور المسلمين لضيق الأسباب أن يتخلى عن الأمر ويطرح ثوب الإمارة والذرع"، فأمر المولى عبد الرحمان الشيخ علي بن عبد السلام مديش التسولي الذي كان من كبار علماء جامع القرويين أن يرد عن كل الأسئلة التي جاء بها السقاط²¹، والتي ركز فيها الأمير على خمسة نقاط تعلقت بحكم الشرع في مانع الزكاة، ومانع المعونة، والمتعاون مع الكفار، والمتخلف عن الاستجابة لدعوة الجهاد، بالإضافة إلى مشروعية فرض المعونة، وعليه فقد كانت هذه المسائل التي طرحها الأمير عبد القادر ترتبط أساسا بالمشاكل المادية التي أصبح يعاني منها نظرا لحاجته للأموال، حتى ينهض بجيشه²²، وعلل أسباب الضائقة المالية لعدم خضوع عدة قبائل لسلطته، وتأخرها في الاستجابة لندائه، كما أدرك أنه إن لم يُخضع هذه القبائل لسلطته، فلن يستطيع مواجهة القوات الفرنسية، وعلى هذا الأساس طلب فتوى علماء فاس، حتى يتدعم بسلح الشرع، ليدعم به سلاح السيف، ليوافقه به القبائل المتمردة، وكان الأمير يأمل من خلال طرحه لتلك الأسئلة أمام أعلى هيئة دينية في فاس، أن يكسب تعاطف السلطة المغربية، ولتكون له دعما ماديا ومعنويا²³.

وبالفعل جاءت إجابة الشيخ التسولي عن الأسئلة التي طرحها الأمير عبد القادر مطابقة لما كان يأمله، حيث أكدت على معاقبة المتخلفين عن نداء الجهاد، والمتعاملين مع القوات الفرنسية، كما أعطت الفتوى الحق للأمير في محاربة من امتنع عن دفع الزكاة، والصدقات، بالإضافة إلى حقه في أخذ المعونة من الجزائريين الذين رفضوا تقديمها بالقوة، وقد وصلت هذه الأجوبة إلى الأمير عبد القادر يوم 25 جوان 1837، وبفضلها تدعم مركزه، حيث أصبحت السلطة المغربية ملزمة بتأييد العمليات العسكرية التي بدأ يقوم بها ضد القبائل المتمردة وخصومه، حيث لم يتردد في استغلال فتاوى فاس التي حصل عليها حتى بدأ في

مصادرة مجموعة من رؤوس الإبل التي كانت ملكا لزعيم الطريقة التيجانية محمد الصغير بن محمد التيجاني*، حيث اعتبرها جزءا مما بذمته من زكاة النعم منذ عام 1832، رغم أنه كان يعلم بأن هذه الطائفة كانت تتمتع بنفوذ قوي في المغرب، وكان مؤسسها يحظى بتقدير السلطة المغربية، ولذلك بادر الأمير عبد القادر بإرسال وفد إلى المغرب في شهر نوفمبر 1837 برئاسة أخيه محمد السعيد، الذي كان قد خلف أباه محي الدين في رئاسة الطريقة القادرية، وكان هذا الوفد محملا بالهدايا الثمينة التي استلمها من الفرنسيين، وبرسالة تضمنت ثلاثة نقاط، أراد بها الأمير توضيح بعض الأمور أهمها إظهار الأسباب التي أدت إلى مصادرة إبل الزاوية التيجانية، والمتمثلة في امتناع محمد الصغير بن أحمد التيجاني عن دفع الزكاة، فذكر بأنه أخذها بالقوة، كما حاول أن يستشير المولى عبدالرحمان حول بعثه لسفير إلى باريس، وفي الأخير طالب بإعفائه من الإمارة والحكم الذي أثقل كاهله، حيث توسل لإرسال أحد أبناء السلطان أو أحفاده أو عماله لأخذ زمام الأمور، واعداء بأنه سيكون أول من يطيع هذا الحاكم الجديد، وأنه سيعمل على خدمته والامتنال لأوامره، وعليه يمكن أن نستنتج من طلب الأمير عبد القادر أنه كان يرغب في الرجوع إلى العبادة والعلم وخلع ثوب السياسة والإمارة والحرب²⁴.

وفي الخامس من يناير 1838 رجع الوفد الذي بعثه الأمير إلى الجزائر، ومعه رد المولى عبد الرحمان عن الأسئلة التي طرحها والمتعلقة بالنقاط الثلاثة التي بحث لها عن أجوبة، حيث أيد السلطان موقف الأمير تجاه الزاوية التيجانية في عين ماضي*، فقال له: "وما فعلت من أخذ زكاة نعم ناحية عين ماضي عن خمس سنين، حيث ظفرت بها، بعد تكرار المطالبة للسيد محمد بن أحمد التيجاني بسببها، فقد أخذت حقا، وطهرته وأهله، ولو أنصف وقال حقا، فأنت المكلف بتلك الأقطار، دانيها وقاصيها، وإليك مرجع طائعها وعاصيها"، أما بالنسبة

لنقطة الثانية المتعلقة ببعث سفير يمثل الأمير عبد القادر بفرنسا، فقد نبهه السلطان وحذره من دسائس فرنسا، حيث قال: "فأمره كله تمويه وتدليس، وشأنه كله خداع وتلبيس، فكن من مكائده على بال، ومن أمر غدره على بصيرة واحتيال"، حيث أعطى له مثالا عن المسلمين في الأندلس، وما حدث لهم، حيث قال: "وفيما فُعل بالأندلس وأهلها أعدل شاهد وبرهان، وليس الخبر كالعيان، فقد كانوا شرطوا عليه (أي الإسبان) نيفا وسبعين شرطا، لم يوف لهم منها بواحد، وضربوا معه فيها في حديد بارد". وبالنسبة للأمر الثالث الذي طلبه الأمير عبد القادر فقد ترك له اتخاذ القرار المناسب، حيث قال له: "إذا أردت توجيه باشا، فاختره من أهل الدين المتين، الذي يرجح جانب الإسلام مع المشركين، بإظهار القوة واجتماع القلوب على الجهاد، فإن أكثر الناس اليوم كل على موله"، وفيما يتعلق برغبة الأمير التنحي عن الإمارة، فقد رد السلطان عن هذا التساؤل بالرفض القاطع للفكرة، حيث قال: "وكيف يسوغ لك التخلي، وقد رُفِعت بك في ذلك القطر راية الإسلام، وانتظم أمر الخاص العام، وأرغم بك أنف الكفر وأحزابه"²⁵.

وهكذا تأكد الأمير عبد القادر من دعم السلطة المغربية له وبدون أي تحفظات، وكانت هذه الرسائل المتبادلة بمثابة الاختبار الحقيقي لنوايا المولى عبد الرحمان تجاه إمارة الأمير. وبعدها استطاع هذا الأخير أن ينتهي من تحضير جيشه في عاصمته تاقدمت، بدأ في السير نحو عين ماضي يوم 11 جويلية 1838²⁶، ولما وصل جيش الأمير إلى مشارفها، طلب من محمد التيجاني السماح بالدخول، بيد أنه رفض مُقابل قبوله بدفع الضرائب، إلا أن الأمير صمم على دخول المدينة وبأي ثمن، ولما أحس التيجاني بذلك، بعث إلى المولى عبد الرحمان برسالة يشتكي فيها من تصرفات الأمير ومحاصرة عين ماضي، غير أن السلطان لم يتدخل في هذا الأمر، بعدما

التزم الأمير بعدم رفع السلاح في وجه سكان المدينة. ورغم ذلك فإن محمد التيجاني صمم على مواجهة قوات الأمير عبد القادر، فاضطرت قوات هذا الأخير إلى قصف المدينة بالمدافع في اليوم الثاني من شهر أوت 1838²⁷.

وفي ظل هذه الظروف بعث الأمير عبد القادر برسالة إلى المولى عبد الرحمان، لإخباره بالأوضاع والتطورات الحادثة في عين ماضي، كما بادر محمد التيجاني بإعادة تجديد نداءه وشكواه إلى السلطان، الذي تأثر هذه المرة بما يحدث في مدينة عين ماضي بين طائفتين صوفيتين كانتا من أقوى الطوائف نفوذاً في الجزائر، حيث ذكرت بعض المصادر، بأن المولى عبد الرحمان طلب من الأمير عبد القادر الانسحاب من المدينة وترك سكانها يعيشون في سلام²⁸. وقد تمكن محمد التيجاني من استخدام وساطة الشيخ العربي الوزاني لدى المولى عبد الرحمان لكسب تعاطف وتأييد السلطة المغربية²⁹، أما بالنسبة للأمير عبد القادر، فبعث برسالة إلى وكيله بمدينة فاس الحاج الطالب بن جلول، يطلعه فيها بأهم الأحداث والأسباب التي أدت إلى غزو مدينة عين ماضي، وحمل محمد التيجاني الأسباب والنتائج، كما اتهمه بالعصيان وتخريض قبائل الصحراء على ذلك، كما أكد بأنه لم يُقدم على ذلك الأمر، إلا بعدما استنفذ كل الطرق السلمية تجاه سكان عين ماضي، حيث قال: "وقد عرّفناك بذلك، ربما يبلغكم الأمر على غير وجهه"³⁰، وهذا حتى يُكذّب ما ذكره محمد التيجاني في رسالته.

تمكن الطالب بن جلول من إقناع المولى عبد الرحمان حتى يُبقي موقفه لصالح الأمير عبد القادر، بدليل أن السلطة المغربية بعثت إلى الجزائر في منتصف شهر أوت بأربعة مدافع وكميات هائلة من الذخيرة، تمثلت في ألف ومائتين من القذائف³¹، وفي نفس الشهر قام السلطان ببعث قافلة محملة بالبارود والبنادق والسيوف، بالإضافة إلى ذخائر حربية متنوعة،

وطلب من محمد التيجاني أن يسلم عين ماضي إلى الأمير عبد القادر والاستعداد لاستقباله في مدينة فاس، حيث يرقد والده في مثواه الأخير³². وهكذا استطاع الأمير عبد القادر أن يحصل مرة أخرى على دعم السلطة المغربية لسياسته بالجزائر، وبفضل الإمدادات العسكرية المغربية، قرر دخول المدينة رغم ما تلقاه من مقاومة عنيفة وبعد تعدد المحاولات الفاشلة لاحتياز أسوارها، وقد ذكر ليون روش LEON ROCHES الذي كان مرافقا للأمير في حملته على عين ماضي، أن الجيش كان معه مقاتلون حقيقيون مختصون في تحطيم الأسوار، وهكذا لم يتمكن محمد التيجاني من الصمود أمام هجمات وضربات جيش الأمير عبد القادر، فاضطر إلى الاستسلام في يوم 17 نوفمبر 1838، وتكلف مصطفى بن التهامي بالتفاوض مع الشيخ التيجاني³³، وخلصت المفاوضات إلى النتائج التالية:

- إخلاء التيجاني للمدينة في مدة لا تتعدى أربعة وخمسين يوما.
- السماح للتيجاني بنقل كل ما يريد، والتزام الأمير بتوفير وسائل النقل له.
- بإمكان سكان عين ماضي الرحيل مع التيجاني.
- رفع الحصار على المدينة وانسحاب قوات الأمير عبد القادر عنها بثمانية أميال.
- اعتراف التيجاني بأنه المتسبب في الحرب، ودفع تعويضاتها التي قدرت بسبعة وعشرين ألف فرنك.

وافق التيجاني على الشروط التي وضعها الأمير عبد القادر له، وفي هذا الشأن ذكر الوكيل الفرنسي في مدينة معسكر دوماس* DAUMAS، بأن الفضل في إقناع محمد

التي جاني بضرورة وقف القتال وطلب الرحيل يعود إلى سلطان المغرب، المولى عبد الرحمان³⁴، بيد أنه رفض الذهاب إلى مدينة فاس، وتوجه إلى الصحراء. ابتداء من اليوم العاشر من شهر يناير 1839، وبعد ثلاثة أيام، دخل الأمير عبد القادر عين ماضي، بعدما أمر بتحطيم كل أسوارها، وبهذا النصر المادي والمعنوي، بادرت القبائل بالدخول في طاعته، وتأدية ما عليها من الضرائب، التي كانت متأخرة³⁵، وحسب ما جاء في التقارير التي كان يبعث بها وكيل فرنسا في معسكر، فإن الأمير عبد القادر كثّف من عمليات استقدام الذخيرة والسلاح من المغرب، خاصة في الفترة التي تلت توقيع معاهدة تافنة، كما أشار هذا الوكيل بأن الأمير كان قد بعث بوفد برئاسة محمد السعيد في أواخر يناير 1838 إلى فاس، غير أنه لم يأت بأي شيء، غير أن ليون روش ذكر العكس، حيث قدّم معلومات تشير بأنه شاهد وهو في طريقه من معسكر إلى تلمسان، اثني عشر فرسا بعث بها سلطان المغرب المولى عبد الرحمان إلى الأمير عبد القادر، بالإضافة إلى عدد من البغال والجمال المحملة بالهدايا والذخيرة واللباس³⁶، و ذكر المارشال فالي قائد وهران، بأنه سمع بوصول مائة بغل محملة بالبارود، هدية من المولى عبد الرحمان، وبالتالي يمكن القول بأن الوكيل دوماس لم يتأكد من صحة الأخبار التي كانت تصله، فكان يأتي بأخبار لا أساس لها من الصحة.

ومن الناس الذين اشرفوا على استقدام السلاح والذخيرة من فاس، الحاج الطاهر أخ قائد معسكر والطالب بن جلول، فتمكن الحاج الطاهر من الإشراف على عمليات جلب السلاح من فاس، حيث ذكرت المصادر بأن القوافل المتجهة إلى الجزائر، كانت تحمل كميات هائلة من الذخيرة والأسلحة والألبسة طيلة شهري أبريل وماي 1838، كما أن الجزائريين كانوا يتبادلون الهدايا مع السلطة المغربية، وقد استمرت القوافل في الدخول إلى غاية شهر

أكتوبر، حيث ذكر دوماس بأنه شاهد قافلة محملة بكل الأنواع من الأسلحة والذخيرة، كما قدم تفاصيل دقيقة إلى كتبه في 20 أكتوبر 1838³⁷، أما بالنسبة للحاج الطالب بن جلول، فعينه الأمير عبد القادر وكيلا له بمدينة فاس، وكان يشرف على الأمور المتعلقة بالإمدادات العسكرية، التي يتم تجميعها في المدينة قبل أن توجه إلى الأمير عن طريق وحدة³⁸، وكان هذا الأخير يحث وكيله دائما على بذل كل الجهود، من أجل توفير الذخيرة والسلاح التي يحتاجها لمقاومة القوات الفرنسية، وفي رسالة بعث بها يوم 03 أوت 1838، قال له: "فلا تُقصر في جمع ما هنالك، وإن غفلنا عن شيء مما يصلح للعداوة، فذكرنا، فإن بالنا مشغول غاية، وأنت شريك في الأجر، والمؤكد عليكم أن تجد في قضاء السلاح الجيد، مثل الذي بيد السيد الطاهر ..."، كما حذره من نوعية السلاح، حيث قال له: "كلها فاسدة ولا تصلح لشيء"، وقد نبذناها كلها، لعدم فائدتها"³⁹، فمن خلال هذه الرسالة، نجد أن الأمير عبد القادر كان يؤكد على وكيله، ويوصيه بضرورة التأكد من نوعية السلاح، والاهتمام بالجودة. وعليه كان وكيل الأمير عبد القادر الحاج الطاهر بن جلول يحرص على جلب أجود الأسلحة من شبه الجزيرة الأيبيرية عن طريق جبل طارق، واعتمادا على قنصل المغرب بإسبانيا، فكان يشرف هو بنفسه على عمليات التموين.

كما أن المولى عبد الرحمان أوصى بضرورة تسخير كل الجهود، وتهئية الظروف من أجل تسهيل عملية تموين الجزائريين بالسلاح، فأعطى الأوامر إلى عامله بمدينة تيطوان محمد أشعاش، لتوجيه الأسلحة التي كانت تصله من قنصل المغرب اليهودي الأصل ابن عليل، إلى وكيل الأمير عبد القادر بفاس بن جلول⁴⁰، ولما وجد الجزائريون بأن أرضهم تتوفر على كميات هائلة من معدن الرصاص، بعث الأمير إلى وكيله بفاس يوم 1 سبتمبر 1838،

لإعلامه بضرورة التوقف عن شراء هذه الذخيرة ، حيث قال له: "فليكن في كريم علمك، أن الله فتح علينا بهذه الجهة بوجود الخفيف، فإن لم تشتروا لنا منه، فلا عليكم من ذلك، فإننا وجدنا منه عددا كبيرا، وإن اشتريتم فزيادة ولا مضرة فيها"⁴¹.

ساهم ابن جلول في سد حاجيات الأمير عبد القادر العسكرية، كما كان يمدّه بالأخبار حول الأوضاع السياسية التي كانت سائدة في أوروبا، وفي رسالة بعث بها الأمير إلى ابن جلول في 8 أوت 1838، قال له: "ولا يخفاكم أن الكافر بهذه الناحية لا يخرج لنا من الأخبار إلا التي تسره، فنحبك أن تخبرنا بما يرد عليكم في تلك الناحية، من جهة الكفرة سواء كانت في جانبنا أو في بعضهم بعضاً"⁴².

تأكد الجنرال بيجو من تخوفاته، عندما أصبح الجزائريون يحصلون على الأسلحة من المغرب، ولذلك اشتكى الوكيل دوماس يوم 19 أوت 1838، حيث قال: "إن الأمير عندما لم يستطع الحصول على المدافع من مراسينا، فإنه قرر أن يحصل عليها من المغرب"⁴³، وأورد دوماس في تقاريره كميات الأسلحة والذخائر التي كان يحصل عليها الأمير عبد القادر من المغرب، حيث قدم في تقاريره علاقة تموين الأمير بالسلاح بدعم السلطة المغربية له، بيد أنه لم يكن دقيقا في معلوماته التي قدمها، ذلك أن بعض القوافل كانت لا تمر قرب معسكر، بل كانت تسلك طرقا مختلفة للوصول إلى تاقدمت، وفي تقرير قدمه ليون روش، ذكر بأن الأمير عبد القادر تحصل على كميات هائلة من السلاح كانت قادمة من المغرب، حيث أحصى مائة وستين قطار من البارود، وألف وخمسمائة بندقية من صنع إنجليزي، بالإضافة إلى أربعة مدافع، وأعداد هائلة من الخيام، وكميات ضخمة من الكبريت والنعال والسيوف واللباس"⁴⁴، ولهذا علّق هـ شورشيل على الدعم المغربي للأمير عبد القادر، حيث قال: "كان الأمير عبد القادر

يعتمد قبل كل شيء على عون ومؤازرة سلطان المغرب، وقد ظل السلطان لسنوات طوال يخص عبد القادر بكل ود وتقدير، ويغمره بالهدايا والإطراء، ولكنه لم يتجاوز في يوم من الأيام هذه الحدود، ولم يعرض عليه أبدا أي عون مادي بدون مقابل، كما أن عبد القادر من جهته لم يتنازل ليطلب ذلك⁴⁵.

وفي هذا الخصوص، ذكر الجنرال بيجو بأن الأمير عبد القادر كان يشتري الأسلحة التي يحتاجها من المغرب بأثمان باهظة، كما أكد مارسيل إميري Marcel Emrit بأن المغاربة استفادوا كثيرا من تجارتهم للأسلحة، وتموين الجزائريين بالتجهيزات العسكرية⁴⁶، كما أشار في تقاريره بأن الجزائريين كانوا يحصلون على كل ما يحتاجونه من ذخائر عن طريق الاقتراض أو بالتقسيط، وعليه فقد ذكر هـ شورشيل نقلا عن الأمير عبد القادر قوله: "كل قواني النظامية كانت مسلحة ببنادق فرنسية أو إنجليزية، حصلت عليها خلال المعارك ومن الفارين، أو بشرائها من المغرب، اشترت كذلك كميات مهمة من البارود من المغرب، وحصلت أيضا على القذاحات الصوانية، التي كانت بلادنا محرومة منها، تماما كما مدني المغرب بكميات معتبرة من الرصاص"⁴⁷، وعليه فإن هذه التقارير تُشير بأن الأمير كان يحصل على السلاح والمواد الحربية من المغرب، عن طريق الشراء بدفع الأموال ولم تكن هذه المؤن مجانية باستثناء بعض الهدايا التي كان يقدمها له السلطان.

وهكذا بعدما تمكنت فرنسا من الحصول على الهدنة مع الأمير عبد القادر في الإقليم الغربي، شرعت في تطبيق مخططها المتمثل في غزو مدينة قسنطينة، والقضاء على أحمد باي، ففي شهر أكتوبر 1837، بدأت في تطبيق مخططها المتمثل في ربط هذه المدينة بمدينة الجزائر برا، غير أن هذا الإجراء أحدث خلافا حادا، كونه يتناقض مع ما جاء في بنود معاهدة تافنة الخاصة

برسم الحدود الشرقية، والمتعلقة بالنفوذ الفرنسي، حيث كان الفرنسيون يعتقدون بأن المعاهدة لم تنص على منعهم من مد نفوذهم في الجزائر حتى الإقليم الشرقي، في حين كان الأمير يعتقد بأن حدود ممتلكات فرنسا هي مدينة الجزائر وما جاورها، وأنها لا تتجاوز سهول المتيجة، ولهذا السبب بعث بسفارة ترأسها ميلود بن أعراش، حيث سافر إلى باريس في فبراير 1838 من أجل إيجاد حل لهذه المسألة، غير أن الميلود أعراش لم يتوصل إلى حل يُرضي الطرفين، الفرنسي والجزائري، بل تسبب في تعقيد المشكلة، خاصة بعدما صمم الفرنسيون على إجراء تغييرات في بنود المعاهدة، حتى تخدم مصالحهم التوسعية، وازداد هذا الأمر حدة في الفترة التي استطاع فيها الأمير إخضاع عين ماضي مع حلول عام 1838، حيث تمسك الطرفان بمواقفهما، فتعقدت الأمور واضطربت الأوضاع، وأصبحت تنذر بتجدد الصراع.⁴⁸

ولهذا السبب قام الأمير عبد القادر بإرسال وفد إلى المغرب في 18 مارس 1839، ترأسه محمد بن عبد الله السقاط، وكان محملاً بالهدايا الثمينة وبرسالة موجهة إلى المولى عبدالرحمان، تضمنت النتائج التي أسفرت عنها حملة الأمير على عين ماضي، ورغبته في كسب تأييد السلطان له ضد التيجاني، كما أشارت هذه الرسالة إلى إصرار فرنسا على ربط مدينة قسنطينة بالجزائر برا، وأنه رفض الاستجابة لمطالبها، خاصة بعدما قامت بتغيير بنود معاهدة تافنة، كما حاول الأمير أن يُبين للمغاربة المشاكل المالية التي أصبح يعاني منها بعد حملة عين ماضي⁴⁹، وفي تقرير لليون روش أكد فيه بأن الهدف الذي كان يصبو إليه الأمير من بعثه للوفد هو الحصول على دعم جديد من السلطة المغربية، بتعيينه خليفة له في الجزائر، كما أوصى أعضاء الوفد بضرورة إجراء اتصالات جديدة مع زعماء القبائل ودعوتهم إلى الجهاد وحث الناس على تقديم العون للمجاهدين في سبيل الله⁵⁰. وفي رسالة مؤرخة في 25 أبريل 1839، رد

المولى عبدالرحمان على رسالة الأمير عبد القادر أشار فيها على تأييده المطلق لسياسته تجاه الفرنسيين، وعن منعهم من التوسع في الأراضي التابعة له، من أجل ربط مدينة قسنطينة بالجزائر، كما أكد له على ضرورة الثبات، والتمسك بمواقفه، وقدم له التهاني على الانتصارات التي حققها في عين ماضي، واعتذر عن عدم مقدرته على تلبية طلب الزيارة، نظرا لارتباطاته وانشغالاته بأمور المملكة، وأشاد بشجاعته وبسالته، واصفا إياه بالأخ في الله، كما ضمن الرسالة إخباره بأنه بعث إليه بستة خيول أصيلة كهدية له،⁵¹ إلا أنه لم يُشر إلى مسألة تعيينه خليفة له⁵¹.

أشار دوماس بأن الوفد الذي بعث به الأمير عبد القادر إلى المغرب رجع إلى معسكر يوم 5 جوان 1839 دون أن يحصل على أي شيء ذهب من أجله⁵²، وبعدها تحقق من ذلك، أشار بأن الأمير تلقى من المولى عبد الرحمان قفطان التعيين كرمز، حتى يكون خليفة له بالجزائر، كما أشار بأن الأمير لبس هذا القفطان في الاجتماع الذي عقده في مدينة مليانة في أوائل شهر أوت 1839⁵³، وأكد ليون روش هذا الأمر عندما ذكر بأن المولى عبد الرحمان قبل بطلب الأمير عبد القادر، فبعث له بقفطان التعيين مع مبعوث شخصي له و قام هذا الأخير بإلباسه إياه⁵⁴، كما أشار دوماس بأن الأمير أصبح بعد هذا الحدث عند المغاربة يُنعت بأمر المؤمنين، بينما عند الجزائريين أصبح يُلقب بخليفة السلطان، وفي رسائله كان يستخدم خاتما كتب بداخله "مولانا أمير المؤمنين المنصور بالله المجاهد المتين عبد القادر بن محي الدين" وعلى دائرته: "ومن تكن برسول الله نصرته إن تلقاه الأسد في أحجمها تحم"⁵⁵.

كما ذكر هـ شورشيل، بأن الأمير عبد القادر عندما سلك نقودا بتقديمات حملت على وجهها: "ضربت بتقديمات من قبل السلطان عبد القادر"⁵⁶، وعليه فإن الأمير عبد القادر

كان يظهر أمام المولى عبد الرحمان كخليفة له وتابعا لسلطته بينما كان يظهر أمام فرنسا كسلطان مستقل وأميرا للمؤمنين، وظن الفرنسيون بأن هذا الأمر سيؤدي إلى حدوث القطيعة بينه وبين المولى عبد الرحمان، لدرجة أنهم كانوا يظنون بأنه كان للأمير نوايا توسعية على حساب الأراضي المغربية، ولقد احتج القنصل ميشان على هذا الوضع وعلى المساعدات التي أصبح يحصل عليها الأمير من المغاربة، حيث رد عليه المولى عبد الرحمان بقوله: "اعلم بأن عبد القادر مستقل، ولا يشتغل إلا بتنظيم بلاده، وليس أبدا تحت سلطتنا لكي نعطيه أوامر، أو لكي ننهاء، بالعكس، فإن ولاية أقاليمنا المجاورة، لهم دائما معه مشاكل حول رعايانا بنواحي تلمسان، وذلك أن كل من يرتكب جريمة، أو يرفض أداء ديونه يفر إلى هذه المدينة، ويضع نفسه تحت سلطة الأمير، ويمنع ولاتنا من الوصول إلى هؤلاء الأشخاص"⁵⁷، وفي تقرير لـ هـ شورشيل، ذكر فيه بأن المغرب تعاطف مع الجزائريين، نظرا لما كان يجنيه من أرباح وفوائد تجارية، وأنه استفاد كثيرا وازدادت مداخيله بعدما أصبحت القوافل تعبر الأراضي الجزائرية في أمن، وبدون أن تدفع الضرائب، أو حقوق الديوانة عند الحدود، كما أن الأمير كان يقوم ببعض الصلاحيات كتأديب بعض العصاة الذين كانوا يلجئون إلى الأراضي الجزائرية، كاعتقاله لحمد بن عمر مرون الذي كان يزور رسائل السلطان، وبالتالي فقد كانت المنافع متبادلة بين الطرفين، فلقب خليفة كان بالنسبة للأمير عاملا للحصول على دعم المولى عبد الرحمان، وبالنسبة لهذا الأخير وسيلة لتحفيزه على حرب الفرنسيين⁵⁸.

الهوامش:

* أحمد باي: من ألع وجوه المقاومة الجزائرية، وهذا بشهادة أحد القادة الفرنسيين دورو فيغو DUC de RUVIGO بتاريخ 12 ديسمبر 1832، صمد أمام القوات الفرنسية ورفض المساومات، الرجوع إلى محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، م م و م، الجزائر، 1985، ص 55-56.

¹ Azan .P, L'émir Abdelkader 1808-1883, du fanatisme musulman au patnotisme Français, 00. Hachette, Paris, P 88

² Cherchil H, La vie d'Abdelkader, Traduction: Michel Habart, 2° ed, Alger, Paris, pp 120 – 121.

³ GYVER. Abdelkader et le maroc en 1838, RA OPU N° 60 ? 1919, p86.

⁴ M. EMIRIT le texte arabe du traité de TAFNA. RA. 1950. Pp 85.100.

⁵ CH. H. CHURCHILL. Op.cit. P 176.

⁶ P. AZAN. Op.cit. P 93.

⁷ Gsell.s., et Marçais G., et Yver G., histoire de l'Algérie, Paris, 1957. p 210.

⁸ الجزائري محمد ابن عبد القادر: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، شرح وتعليق ممدوح حقي، ج2، 1، دار اليقظة العربية، بيروت 1384هـ-1964م، ص 277.

⁹ M. EMRIT. Op.cit. Pp 96-97.

¹⁰ Ibid.

¹¹ M. EMRIT. Op.cit, pp 96-97

¹² GYVER Corresp valée , p 222.

♦ فالي Valée ولد عام 1773 بفرنسا، التحق بالجيش الفرنسي في سنة 1792، أصبح مارشال عام 1834 لقيادة الحرب ضد الأمير عبد القادر، الرجوع إلى Montrand, histoire de la conquête de l'Algérie de 1830 à 1847, T2, Paris, 1847, pp 46-48

¹³ GYVER. Opcit. P 202.

¹⁴ محمد الفاضل بن عاشور، ست رسائل من المولى عبد الرحمان بن هشام سلطان المغرب إلى الأمير عبد القادر الجزائري،، دار الفكر، تونس، العدد 4، 1959، ص 27-29.

¹⁵ محمد بن عبد القادر، المصدر السابق، ص 34-37.

¹⁶ P. AZAN. Op.cit. Pp 99-100.

¹⁷ Ibid.

¹⁸ ابن عاشور محمد الفاضل، من وثائق الوحدة: ست رسائل من المولى عبد الرحمن بن هشام سلطان المغرب الأقصى إلى الأمير عبد القادر الجزائري، الفكر، السنة 5، تونس، نوفمبر 1959، العدد 2، ص 26-33، يناير 1960، العدد 4، ص 27-32، مارس 1960، العدد 5، ص 26-33.

* المرباط عرف عند المغاربة بالرجل الصالح والتقني وهذا ما هو سائد إلى يومنا هذا في عرف سكان المغرب العربي، الرجوع إلى محمد الهادي حساني، الأمير عبدالقادر سيرة ذاتية، ط 3، شركة دار الأمة، الجزائر، 1998، ص 125.

¹⁹ محمد الفاضل بن عاشور، المصدر السابق، ص 34-37.

²⁰ GYVER, op.cit, pp 93-95.

²¹ أبو العباس بن خالد الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، القسم الثالث: الدولة العلوية، الجزء التاسع، تحقيق وتعليق الأستاذ جعفر الناصري والأستاذ محمد الناصري، دار البيضاء، 1956، ص 46.

²² محمد بن عبدالقادر المصدر السابق، ص 317 - 318.

MICHAUX, BELLAIRE, Les musulmans d'Algérie au Maroc, Paris 1907, p 43.

²³ A. LAROUÏ, les origines sociales et culturelles des nationalismes Marocain 1830-1912, Paris, 1979, p 266 - 267.

²⁴ MICHAUX, BELLAIRE, op.cit, p 45.

* هو ابن محمد المختار التيجاني، أحد أقطاب الطريقة التيجانية، ثار على الباي حسن حاكم وهران سنة 1827، الرجوع إلى محمد بن عبدالقادر، المصدر السابق، ص 125.

²⁵ محمد بن عبدالقادر، المصدر السابق، ص 339 - 342.

* عين ماضي: مدينة تقع في الجنوب الجزائري، محصنة على سفح جبل عمور، تبعد عن مدينة الأغواط بحوالي 78 كلم، بناها محمد التيجاني في القرن السابع عشر، ويوجد بها مقر للزاوية التيجانية، حاصرها باي معسكر محمد بن عثمان الكبير عام 1783، والباي حسن عام 1822، دخلها الأمير سنة 1838، واحتلها

الفرنسيون سنة 1844، الرجوع إلى Doumas, op.cit, p 88

²⁶ محمد بن عبدالقادر، المصدر السابق، ص 339-342.

²⁷ M. EMRIT, op.cit, p 212.

²⁸ M. EMRIT, op.cit, p 212.

²⁹ G. YVER. Op.cit. P 247.

³⁰ محمد الفاضل بن عاشور، المصدر السابق، ص 29-30.

³¹ GYVER, op.cit, p p 93-95.

³² Léon Roches, Trente Deux-ans à travers l'islam (1832-1864), Tome premier, Firmin-Didot, Paris, 1884, p 310 - 312.

³³ محمد الفاضل بن عاشور، المصدر السابق، ص 29-30.

³⁴ BELLEMARE, Abdelkader sa vie politique et militaire, Paris, 2003, p 11.

* دumas Eugène 1803-1871، قائد عسكري تخرج من مدرسة الخيالة برتبة نقيب مساعد عام 1827، وبعد معاهدة تافنة عين قنصلا لفرنسا في مدينة معسكر، الرجوع إلى محمد الهادي حساني، المصدر السابق، ص 194-195.

³⁵ G. YVER. Op.cit. P 406.

³⁶ M. EMERIT. Op.cit. Pp 223-224.

³⁷ L. ROCHES, op.cit, p 209-211.

³⁸ G. YVER. corresp, DAUMAS, op.cit pp 182 – 183 et 268.

³⁹ Julien ch, l'histoire de l'Algérie contemporaine: conquête colonisation (1827-1871), Presse Universitaire Française, Paris. P 186.

⁴⁰ G. YVER. AEK et la Maroc, op.cit, pp 93-95.

⁴¹ المولى عبدالرحمان إلى محمد اشعاش، 25 جمادى الثانية 1254 هـ الموافق لـ 15 أوت 1838، خ ح، م، 5، مج 21.

⁴² G. YVER. Op.cit, P 99.

⁴³ G. YVER. Op.cit, p 93-95.

⁴⁴ G. YVER. op.cit p 286.

⁴⁵ L. ROCHES, op.cit, p 383.

⁴⁶ H. Churchill. Op.cit. P 241.

⁴⁷ H. Emrit. Op.cit. P 23.

⁴⁸ H Cherchull. Op.cit. Pp 155-156.

⁴⁹ Ch. A. JULIEN. Op.cit. P 149.

⁵⁰ محمد الفاضل بن عاشور، المصدر السابق، ص 29 – 30.

⁵¹ De Cossé-Brissac, PH, Les rapports de la France et du Maroc pendant la conquête de l'Algérie (1830-1847), Paris, p 55.

⁵² محمد الفاضل بن عاشور، المصدر السابق، ص 30.

⁵³ GYVER, op.cit, p 483.

⁵⁴ M. EMRIT, la légende le Leon ROCHES, RA, 1^{ère} et 2^{ème} trimestre, Alger, 1847, p 86.

⁵⁵ L ROCHES, op.cit, p p 396-397.

⁵⁶ عبدالقادر إلى راتيل 1 ذو الحجة 1253 الموافق لـ 26 فبراير 1838 – S.H.A.T.1H55

⁵⁷ مصطفى بن التهامي إلى الجنرال راتيل 1 ذو الحجة 1253 الموافق لـ 26 فبراير 1838 -

S.H.A.T.1H55

⁵⁸ Ch H CHERCHILL, op.cit, p 151.